

تفكيك الدول باسم الدين

في عام ١٩١٦ ، وبينما كانت الحرب العالمية الأولى تستعر، اتفق وزيراً خارجية بريطانيا مارك سايكس وفرنسا جورج بيكو سرا، بمصادقة من روسيا، على تقسيم مناطق النفوذ في العالم العربي بعد تهوي الدولة العثمانية، التي أطلق عليها الأوربيون وقتها اسم «الرجل المريض» وسعوا إلى تقسيم إرثه. بعد مائة عام جاء تنظيم داعش الإرهابي، ليستعمل الدين في تفكيك الدول العربية والإسلامية، وكأنه يكمل ما لم يتمه المستعمرون، أو لم يصلوا إلى مستواه من تقسيم الكيانات السياسية، أو الدول الجديدة، إلى وحدات جغرافية أصغر.

لقد أدخل تنظيم داعش الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس - بيكو، والتي نشأت على أساسها دول عربية عدة في الهلال الخصيب والشام وشبه الجزيرة العربية، إلى مرحلة جديدة، حين انطلق نحو إنجاز ما يسميه مشروع «الخلافة» والذي يقوم في ذهن قادة التنظيم على إسقاط «الدولة الوطنية» في العالم العربي والإسلامي، وتذويب الحدود، والعودة إلى جغرافيا الإمبراطورية الإسلامية التي كانت تمتد

من غانا في غرب أفريقيا إلى وادي فرغانة في آسيا الوسطى.

لكن عمليا، لن يتحقق مشروع «داعش» الوهمي، فزمن الإمبراطوريات التي كانت تقوم على الفتح والإجبار والقسر قد ولى، كما ولى بعدها زمن الاستعمار التقليدي، لكن ما يفعله التنظيم الإرهابي سيؤدي في الواقع إلى تفكيك الدول الموجودة بالفعل، ليرسم الدم بعدها حدود دويلات جديدة تقوم على أنقاضها، وفق أسس عرقية وطائفية وأيديولوجية دينية، بحيث قد ينتهي أمر «داعش» إن بقي أصلا على قيد الحياة فترة طويلة، إلى إمارة متطرفة صغيرة محشورة بين دويلات، من المؤكد أنها ستناصبها العداء، ليستمر القتل والخراب.

لهذا يبدو داعش مكملا لمشروع سايكس - بيكو، وبشكل أكثر سوءا، إذ إن الدم والفوضى هذه المرة أكبر، كما أن التشظي سيكون أبعد، والاضطراب سيستمر زمنا أطول. وهنا لا بد من التعجب من أولئك الذين يعتقدون أن التنظيم الإرهابي سيلغي سايكس - بيكو، وهو مطلب ظل القوميون العرب يتحدثون عنه زمنا طويلا، لكنهم أرادوا الإلغاء من أجل «وطن عربي واحد» يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، وليس دويلات وكيانات هشة مثلما سينتهي مشروع داعش إن قدر له أن يستمر بعض الوقت.

وذكرى مرور قرن على «سايكس - بيكو» ربما تفتح سؤالا مبررا عما إذا كان التنظيم له علاقة بما يسمى «مشروع الشرق

الأوسط الكبير» الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية جهارا نهارا عام ٢٠٠٤، ومن ثم يمتد التساؤل عن علاقة المخابرات المركزية الأمريكية (سي. آي. إيه) بإنشاء داعش للقيام بهذه المهمة. فواشنطن بعدما جرى لها من توقع شديد في العراق، ربما أدركت أن إكمال اتفاقية «سايكس - بيكو» بالطريقة القديمة، التي تخضع لإرادة المستعمر ومشيئته، لم يعد من الممكن تطبيقها، ولذا كان الحل الأسهل هو إطلاق تنظيم ديني يعمل في هذا الاتجاه، بينما يتوهم أنه يسعى إلى تحقيق هدف آخر وهو استعادة «الخلافة»، لاسيما أن الأمريكان سبق أن جربوا هذه الطريقة في إسقاط الاتحاد السوفيتي على أيدي شباب مسلم حشدوه إلى أفغانستان.

وإذا كانت هذه مجرد أسئلة، تحتاج إلى إجابات تستند إلى حقائق ووثائق، ومجرد هواجس تبحث عن اطمئنان، فإن ما لا يحتاج إلى سؤال وجواب هو النتائج التي تترتب على تمدد «داعش» وتوحشه في اتجاه التقسيم. فالتنظيم باستدعائه النزعة الطائفية المذهبية، يعمق تقسيم العراق إلى دولة شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط، فيما يستغل الأكراد الاضطراب الذي صنعه داعش في السير خطوات أبعد على طريق تحقيق حلمهم التاريخي بإقامة دولة لهم، تجمع عرقهم الموزع على العراق وسوريا وتركيا وإيران. وفي سوريا يشير التقسيم إلى دويلات وكيانات سياسية مذهبية وعرقية وأيديولوجية للعلويين والدروز والسلفية الجهادية، وستقوم بين هذه

الدويلات المفترضة، إن صارت واقعا، ضغائن لن تنتهي. وقد عبر اللواء مراد موافى، رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية الأسبق، عن هذا حين وصف «داعش» بأنه «لعبة وصناعة أمريكية مثل تنظيم القاعدة وبن لادن ومصعب الزرقاوى» وقال في محاضرة له بنادي الليونز: «أبو بكر البغدادى مؤسس التنظيم تم تدريبه بمعرفة خبراء أمريكيين لزعة استقرار المنطقة بأكملها».

وفق سايكس بيكو تم تقسيم منطقة الهلال الخصيب لتحصل فرنسا على الجزء الأكبر من الجناح الغربي سوريا ولبنان، إلى جانب منطقة الموصل في العراق. أما بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعا بالإتجاه شرقا لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية في سوريا. وعلى التوازي تقرر أن تقع فلسطين تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، وإن كانت الاتفاقية قد نصت على منح بريطانيا مينائي حيفا وعكا على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا، ومنحت فرنسا لبريطانيا بالمقابل استخدام ميناء الاسكندرونه السوري الذي كان سيقع في حوزتها.

أما وفق «داعش» فإن الخرائط والحدود القانونية بين الدول ليست محل اعتراف من قبل التنظيم، بل يجب أن تزال،

لتقوم الإمبراطورية المتخيلة. وفي الواقع أخذ داعش أجزاء من العراق وسوريا وأعلن عليها ما أسماها «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وهي دولة تتمدد وتنحسر كل يوم، مع استمرار المعارك، خالقة حولها وفيها تقسيما نظريا للأرض، ليس هناك ما يمنع أن يتحول إلى واقع عملي، إن لم تعمل الدول الإقليمية والدولية المنغمسة في الصراع على اتخاذ كل ما يلزم في سبيل الحفاظ على الدولة الوطنية في سوريا والعراق وحولهما على حالها قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وتحول الثورة السورية إلى حرب أهلية، ثم صراع إقليمي ودولي.

أما الأمر الثالث فيتعلق بالنتائج التي تترتب على التصورات الراقدة في أذهان الإرهابيين، والمتعلقة بالسعي إلى استعادة تاريخ قد ذهب قامت فيه الإمبراطورية الإسلامية! فمثل هذه التصورات تلحُ على هؤلاء الإرهابيين طيلة الوقت فينكرون على الدول الوطنية القائمة وجودها، ويكفرون بسيادتها، ولا يحترمونها علمها ولا نشيدها ولا دستورها، ويعتقدون وهماً أن البشر المنتمين إليها في حال رفض لها، وليس لديهم مانع من الاندماج في إطار تلك الإمبراطورية المتخيلة.

لهذا فإن الأثر السيء لداعش لا يريد أن يتوقف عند حدود الشام والهلال الخصيب، فهو يعمل بقوة في ليبيا، لتتسطى إلى ثلاث أو أربع دويلات على الأقل، ويحاول أن يقيم دويلة على أرض سيناء المصرية، وينشط الآن في اليمن، ويخطط للقيام بعمليات إرهابية في دول الخليج قاصدا من

هذا إحداث اضطراب وفوضى وخلخلة تتيح له أن يؤسس نقطة انطلاق، يحشد ويعبئ لها، ويهدد ويتوسع منها، مستغلا التنوع الطائفي والعرقي وتنامي الأيديولوجيات الدينية المتشددة في تفجير المنطقة العربية برمتها.

ولعل مبايعة تنظيمات ليبية محلية لـ«داعش» هو برهان عملي على إنفاذ هذا التصور في الواقع، فتلك البيعة لا تنبع فقط من انتقال عدوى «داعش» لهذه التنظيمات وتقديمه النموذج لديها، مثلما سبق أن بايعت تنظيم «القاعدة» قبل أن يضعف ويتراجع تأثيره والاهتمام به، وإنما يزيد من خطورة التنظيمات المتطرفة في ليبيا أنها أيضاً لا تجد رداً ولا صداً داخلياً قوياً، حيث ضعفت قبضة الدولة المركزية وتفككت أوصال الوطن، وتعجز السلطة الحالية الهشة عن التحكم في كامل تراب البلاد ولاسيما أنها منقسمة على نفسها أو ليس لديها جيش قوي يحميها، بعد أن أضعف القذافي الجيش وأحل محله ميليشيات تابعة له كانت أقرب إلى المرتزقة منها إلى الجيوش النظامية.

كما أن الحدود الليبية مفتوحة على جغرافيا شاسعة ووعرة تمتد إلى عمق الجزائر وشمال تشاد والنيجر ومالي، وفي كل هذه الأماكن هناك تنظيمات متطرفة بعضها دخل في صراع ضد الدولة الجزائرية في الفترة التي امتدت من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٩ فيما عرف بـ«العشرية الدموية»، وبعضها الآخر تمكن ذات يوم من أن يقتطع جزءاً من أراضي مالي

ويقيم عليها دويلة، سرعان ما انهارت بعد تفويض غربي وأفريقي لفرنسا والقوات النظامية المالية بشن حرب ضد أولئك الإرهابيين، ويمتد القوس الجغرافي جنوباً حتى نصل إلى «بوكو حرام» في نيجيريا.

وحين لم يتمكن الإرهابيون من خطف أرض من مالي وإعلان إمارة عليها، عادوا إلى طريقة أخرى للانتقام حين اقتحموا فندق «راديسون بلو» واحتجزوا رهائن يحملون جنسيات متنوعة، - فرنسية وأمريكية وصينية وتركية وغيرها، ثم شرعوا في قتلهم، لتتدخل لإنقاذهم قوات مالية تساندها وحدة خاصة من الجيش الفرنسي، مرابطة على أرض مالي ويصل عددها إلى ٣٠٠ فرداً، ولولا أن هذا التدخل جاء حاسماً، إلى حد ما، لتمكن الإرهابيون من إزهاق أرواح أضعاف عدد القتلى.

حادث مالي هذا قد يكون النموذج الذي ستفضله تنظيمات إرهابية في المستقبل، فإن عجزت عن خطف الأرض، ومواجهة الجيوش النظامية، فإنها ستقوم بما تسميه «غزوات» أو «عمليات نوعية» ضد مصالح أجنبية في بلاد المسلمين، سفارات وشركات وهيئات وجاليات، للانتقام ولفت الانتباه بشدة، أملاً في أن تفرض نفسها لاعبا سياسياً رئيسياً، وتملي شروطاً نحو تحقيق أهدافها.

لكن وجودها كلاعب سياسي، أو إملاء شروطها على حكومات الدول، لن يؤدي في النهاية إلا لخلق اضطرابات

قوية ، ستقود مع الوقت إلى خلخلة الأوضاع ، وإنهاك الدول والمجتمعات وفقدانها التماسك ، بما يجعلها قابلة للتفكك ، وهذا ما يريده الإرهابيون ، الذين ينشطون وسط الاضطرابات ويستغلونها في اختطاف التراب ومن عليه ، بعد إنهاء الوجود المادي والرمزي للدولة على الأرض المخطوفة ، وإعلان إمارة دينية فوقها .

ولعل ما يقوم به فرع داعش في مصر ، المسمى بـ «أنصار بيت المقدس» يقدم حالة لمحاولة اختطاف أرض .

وقد أصبحت «داعش» في مصر فعلا ، وهي مسألة كانت متوقعة في ضوء أربعة اعتبارات الأول هو أن أجهزة الأمن المصرية التقطت خيوطا تلو خيوط تبين أن هناك صلات بين «أنصار بين المقدس» وداعش تتعزز بمرور الأيام ، والثاني هو دشنة أساليب «بيت المقدس» لاسيما في جز الرؤوس والتمثيل بالجثث ، والثالث هو ما صدر عن الدواعش حول قضية الأنفاق بين غزة وسيناء وكيف يمكن «الاستفادة منها في تحقيق مصلحة المسلمين» حسب قولهم ، والرابع هو أن اتجاه جماعات متشددة في بلدان عدة إلى الانضواء تحت راية «داعش» وهي مسألة سبق أن جرت مع تنظيم «القاعدة» الذي نشأت فروع له في بلدان عربية وإسلامية عدة ، فمرة يسمى نفسه «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» ومرة ثانية «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» وثالثة «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» .. وهكذا . بل إن داعش طالبت

فرعها «بيت المقدس» بأن ينقل المعركة للقاهرة، وهو ما تم بالفعل بعد إسقاط حكم الإخوان مباشرة، حين وقعت عمليات إرهابية عدة، وتبناها بيت المقدس، إلى جانب من تسمى «أجناد مصر» وغيرها من التنظيمات الإرهابية النابتة من «السلفية الجهادية».

ولا تختلف الحركات والتنظيمات والجماعات الدينية صاحبة المشروع السياسي، سواء كانت تسعى إليه سلمياً مؤقتاً أو بالعنف والإرهاب، في إيمانها بفكرة «الوطن البديل» الذي يجبُّ لديها «الدولة الوطنية» بمفهومها العصري، ويأخذها إلى اتساع وهمي، نحو صيغة «إمبراطورية»، مثلما كان قائماً في القرون الوسطى، أو يضيّقها إلى حد الإقليم أو المنطقة المقطّعة من دولة ما، والتي يمكن لهذا التنظيم أن يقيم عليها إمارته، ويطبّق بين سكانها رؤيته، ويتخذ نواة فيما بعد لـ «الجهاد» ضد الآخرين لتوسيعها حتى يصل إلى الشكل القديم المبتغى وهو «الخلافة» التي لا يعتقد المتطرفون في أنها شكل سياسي وإداري يناسب مرحلة تاريخية معينة ثم مضى، بل يريدون استعادته كما هو، من دون نقصان، وإن زاد فلا ضير ولا بأس، وهذا يصل لديهم إلى حد المعتقد أو الفريضة.

ومنذ البداية آمنت هذه التنظيمات بفكرة «الوطن البديل» تلك، وإن اختلفت في طرق التعبير عنها، وأساليب الوصول إليها، والتدرج الواجب في سبيل بلوغها. وقد تطورت

وتدرجت الفكرة، أو تجلت وأعيد إنتاجها في صيغ متعددة على النحو التالي:

١. **الهجرة:** وتعني ترك المجتمع وبناء نواة اجتماعية مختلفة، بدعوى أنه «مجتمع جاهلي»، تحكمه سلطة كفرية وقوانين وضعية، ولذا لا يجب على أتباع الجماعة، الذين يتوهمون أنهم العصبة المؤمنة، وغيرهم ليسوا كذلك، أن يمكثوا فيه، وبعاشوا أهله، إنما وجب عليهم أن يرحلوا عنه، ليقيموا هم مجتمعهم الخاص الذي يتماشى مع الأفكار التي يعتقدون فيها. والمثل الصارخ على هذا هو ما سمت نفسها «جماعة المؤمنين»، وسماها الناس «التكفير والهجرة» التي ظهرت في مصر خلال سببعينيات القرن العشرين، حيث تمكن مؤسسها شكري مصطفى من إقناع أصحابه بالنزوح إلى حي طرفي في القاهرة وهو عزبة النخل، الذي كان أيامها بعيداً وجديداً، كي يقيموا دولتهم، وظلوا هناك إلى أن اكتشف أمرهم وقبض عليهم بعد اختطافهم وقتلهم وزير الأوقاف الشيخ الذهبي، وانتهى التنظيم.

٢. **العزلة الشعبية:** ويطرحها سيد قطب في صيغة تحمل الكثير من التناقض وعدم العلمية كسائر ما طرح فيقول: «حين نعتزل الناس، لأننا نحس أننا أظهر منهم روحاً، أو أطيب منهم قلباً، أو أرحب منهم نفساً، أو أذكى منهم عقلاً، لا نكون قد صنعنا شيئاً كبيراً...

لقد اخترنا لأنفسنا أيسر السبل، وأقلها مؤونة! إن العظمة الحقيقية: أن نخالط هؤلاء الناس، مُشْبَعِينَ بروح السماحة، والعطف على ضعفهم ونقصهم وخطئهم، وروح الرغبة الحقيقية في تطهيرهم وثقيفهم، ورفعهم إلى مستوانا بقدر ما نستطيع! إنه ليس معنى هذا أن نتخلى عن آفاقنا العليا، ومثلنا السامية، أو أن نتملق هؤلاء الناس ونثني على رذائلهم، أو أن نشعرهم أننا أعلى منهم أفقاً.. إن التوفيق بين هذه المتناقضات، وسعة الصدر لما يتطلبه هذا التوفيق من جهد: هو العظمة الحقيقية».

ومع هذا أخذ ذلك المعنى المتناقض تصورا أشد صرامة في التطبيق، أو تم الالتزام بأوله من دون آخره، تحت وهم اصطفاء المؤمنين به واختلافهم عن الناس من حيث القرب من الدين أو الامتثال لتعاليمه. وبالتالي عاش أنصار الجماعات والتنظيمات الدينية المسيسة في دولة متوهمة أو «وطن بديل افتراضي» يخالطون الناس بأجسادهم لكن أمانيتهم وأهدافهم وأنفسهم تسكن مكانا آخر، يؤمنون هم به، ويعتقدون أن الآخرين غير قادرين على بلوغه.

٣. **الاقطاع:** أي نزع جزء من جسد دولة أو من مدينة من المدن، لإقامة «وطن بديل» أو «مجتمع بديل» عليها، يتم فيه تطبيق أفكار الجماعة المتطرفة، بعد أن تمتلك وسائل للسيطرة والتحكم داخل المجتمع، إما بإقناع عدد كبير من سكانه بالفكرة المتشددة، وتوظيفهم في السيطرة على

الباقين، أو باستغلال التهميش الاجتماعي وغياب سلطة الدولة على حي أو إقليم وملء هذا الفراغ، والسيطرة بالقوة القاهرة على السكان، وإخضاعهم لتصورات الجماعة أو التنظيم. وهناك أمثلة كثيرة في هذا الشأن، منها ما يخص اقتطاع إقليم من الدولة، مثلما جرى في مالي والصومال والعراق، ومنها ما يخص السيطرة على حي من أحياء مدينة كبرى، حسبما جرى في القاهرة في أوائل تسعينيات القرن الماضي حين قامت الجماعة الإسلامية بالسيطرة على حي إمبابة، وأعلنت أنه بات «دولة داخل الدولة» مما دفع السلطة إلى حشد عشرين ألف جندي من قوات الداخلية لإزالة هذه الدولة المزعومة.

٤. دولة الفكرة: وهناك كتاب بهذا العنوان لعضو جماعة الإخوان محمد فتحي عثمان، يرى فيه أن هذه الدولة هي حلم البشرية، وهي دولة لا تقوم على حتمية ظروف الأرض أو الدم، ولكنها تقوم على «اختيار» الإنسان، بوعيه الكامل وإرادته الحرة، وعلى أساس أن كل أرض سواء، وكل سلالة سواء. ويسند الكاتب رؤيته إلى الدولة التي أقامها الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ويرى أنها كانت «تجربة حية مبكرة للدولة الإيديولوجية في التاريخ! وأنها لم تكن دولة مكة أو قريش ولا دولة المدينة أو الأوس والخزرج، بل كانت دولة الإسلام، المعروض على عقل إنسان، دولة إلتقي

فيها المهاجرون والأنصار، مع صهيب الرومي وباللحباشي، وسلمان الفارسي. فكانوا جميعاً أعضاء مؤسسين ومواطنين أصلاء في هذا المجتمع وهذه الدولة».

وفضلاً عن أن ما كان أيامها لم يكن «دولة» بالمعنى الحديث، فإن وجود الرسول فيها أساسي، حين كان الوحي ينزل وكان هو يقضي ويعلم ويوصي، وهو ما لا يتوفر الآن، لكن أتباع التنظيمات المتطرفة يريدون، دون أن يعلنوا ذلك صراحة أو يجهروا به، أن تحل الجماعة أو التنظيم أو بعض قادته وأمرائه محل الرسول في فرض التعاليم وتحديد مسار الدين، مع أن ما يقولونه يخرج في كثير من الأحيان تماماً عن الإسلام.

٥. **أستاذية العالم:** وهي فكرة مؤسس جماعة الإخوان تعني الوصول إلى «قيادة العالم» بعد المرور تربية الفرد والأسرة والمجتمع المحلي على أفكار هذه الجماعة، حتى يتم بلوغ ما يسمى بـ «الأخوة الإسلامية العالمية». وهذه الفكرة خيالية ابتداءً، كما أن قيامها على أسس جماعة الإخوان وفكرتها الهشة، يصيبها باعوجاج منذ منشأها، فالجماعة التي تعلي من التنظيم على التفكير، وتعسكر مجتمعها وتمنع أفرادها من الإبداع والتخيل، لن تؤدي سيطرتها على العالم، كما تزعم، إلا بزيادة الحياة توحشاً وبؤساً.

٦. **إدارة التوحش:** وهناك كتاب بهذا العنوان يوضح هذه الفكرة الجهنمية ويفصل فيها، وقد قصد مؤلفه، واسمه

الحركي أبو بكر ناجي بـ «التوحش» حالة الفوضى العارمة التي تعم وتطم في إقليم أو دولة ما، نظرا لانفصاف قبضة السلطة الحاكمة عنها، بما يخلق معاناة شديدة للسكان، وعلى «تنظيم القاعدة» الذي يحل محل هذه السلطة المهارة الغائبة أن يمتلك كفاءة في إدارة المكان والسكان إلى أن تستقر الأمور لصالحه، فيقيم إمارة إسلامية، تطبق الشريعة، وفق التصور الذي يؤمنه به التنظيم.

ما سبق يبين أن فكرة «إدارة التوحش» التي يتبناها تنظيم داعش الإرهابي في الوقت الحالي، مرت بأطوار ومراحل متعاقبة، ودمجت بعض جوانبها، وليست كلها بالطبع، في تصورات تبنتها تنظيمات وجماعات دينية مسيسة، أو تروم تحصيل السلطة.

وكما أن هذه الأفكار والرؤى والإجراءات التي سبقت «إدارة التوحش» كانت على قدر من الخطورة، لأنها طرحت دوما على حساب الدولة الوطنية والمجتمع العصري، فإن فكرة داعش تلك التي حوaha كتاب، ترجمته المخابرات الأمريكية إلى اللغة الإنجليزية وقُرا بإفراط على شبكة الإنترنت، لا تقوم إلا على هدم الدول وإثارة الفوضى العارمة، ولذا فإن التصدي لها عمل إنساني وواجب وطني وفرض ديني.

ولا يفوتنا في هذا المقام الاعتراف بأن المعنيين بالتصدي لـ «داعش» يحتاجون إلى تفكير طويل يمكنهم من الإتيان

ببراهين على أن هذا التنظيم مختلف عن سائر التنظيمات والجماعات الإرهابية التي عرفها العالم الإسلامي منذ الأفعال العنيفة للتنظيم الخاص لجماعة الإخوان في مصر خلال أربعينيات القرن العشرين، وحتى ما تسمى «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» المعروفة أمينا وإعلاميا عبر العالم بـ «تنظيم القاعدة». لكن هؤلاء يختلفون في تحديد مدخل التعامل مع هذا التنظيم، مما يجعلهم يقعون أحيانا في أربع أخطاء وهم يواجهون هذا التنظيم المتوحش، يمكن ذكرها على النحو التالي:

١. خطأ النظر إلى داعش على أنه ينتصر لطائفة ويواجه أخرى: فداعش يستخدم النعرة الطائفية في سبيل تجنيد مزيد من الشباب، ليدفعهم إلى أتون «حرب مذهبية» لا تخدم دول المنطقة، بل تصب في صالح من يتوسل بمثل هذه الحرب لتفكيك الدول العربية. على الجانب الآخر فإن بعض من يواجهون داعش يتعاملون معه على أنه رأس حربته عنيفة للطائفة السنية، ويحشدون من الشيعة كثيرين لمواجهة على هذا الأساس. والحقيقة أن داعش يقتل من السنة أكثر مما يقتل من الشيعة، ولا يفرق بين هذا وذاك حين يتوسع بوحشية في سبيل تحقيق أهدافه على الأرض، وهو إن كان يستهدف شيعة مثلما حدث في السعودية والكويت فهو يرمي إلى إشاعة الفوضى بما

يقود إلى انهيار الدولة، وبالتالي يتمهد السبيل أمامه للتمدد إليها.

٢. خطأ التعامل مع داعش بوصفه ترجمة لفكرة تبرر العنف: فداعش ابتداء يزعم أن هدفه الرئيسي هو إقامة «خلافة» على نهج النبوة، مع أن ما يأتيه لا علاقة له من قريب أو بعيد بهذا النهج الذي كان يتأسس على القرآن الكريم، والذي إن جمعنا كل آياته الخاصة بالقتال نجد أنه يقرر أن الحرب يجب أن تكون «عادلة» و«دفاعية»، وهو ما يتناقض تماما مع السلوك الداعشي. وحتى السلوك التاريخي الذي ارتبط بالحروب والتعامل مع الآخر، لاسيما المختلف دينيا، والذي تم في إطاره تبرير الحرب الهجومية تحت راية «جهاد الطلب»، لا تلتزم به داعش حرفيا، إنما هي تستعمل مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة» وتتصرف في القتال بما يشبه السلوك المغولي، الذي يتخفف، بل يتنصل، من أي مبادئ أو التزامات أخلاقية في الحروب.

٣. خطأ تقدير داعش باعتباره قوة تحررية انخرقت عن طبيعتها وأهدافها الأصلية: ففي بداية صعود داعش توهم البعض أن بوسع التنظيم أن يشارك في إسقاط نظام بشار الأسد المستبد، وأن يمثل قوة مضافة إلى الأطراف التي تسعى في هذا الاتجاه، وقدم البعض يد العون لداعش

في إطار العداء للنظام السوري الحاكم. ولما دارت العجلة وتمكن داعش على الأرض، وأعلن قيام دولته، ثبت للجميع أن التنظيم يمثل قوة فاشية طغمائية متوحشة تشكل خطراً على الجميع، وأنها تعمل لصالحها، أو لصالح أعداء العرب والمسلمين.

٤. خطأ تصوير داعش على أنه صناعة محلية: فداعش ليس نتاج تفاعلات لأفكار وإجراءات متطرفة في الواقع العربي المحلي، وصعوده ليس مرتبطاً فقط بظروف محلية في العراق وسوريا، جراء تراخي وتصدع تماسكه بعد الغزو الأمريكي وانزلاق الثورة السورية إلى حرب أهلية، بل هناك أطراف إقليمية ودولية ترتب مصالحها على بقاء داعش وتمدده لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط برمته.